

بدأ الاقتصاد العالمي هذا العام بداية متعثرة، تضرر فيها من سوء أحوال الطقس في الولايات المتحدة، واضطرابات الأسواق المالية والصراع في أوكرانيا. ونتيجة لذلك، تم تعديل تنبؤات النمو العالمي لعام 2014 بالنقصان من 3.2 في المائة في يناير/كانون الثاني إلى 2.8 في المائة الآن. وعلى الرغم من الضعف المبكر، فمن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو بمرور العام، وأن ينمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة 3.4 في المائة في عام 2015، و3.5 في المائة في عام 2016، وهو ما يتسق بوجه عام مع التنبؤات السابقة. وإذا تم التعبير عنه باستخدام تقديرات تعادل القوة الشرائية لعام 2010، فمن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو العالمي من 3.1 في المائة في 2013 إلى 3.4 و4.0 و4.2 في المائة في الأعوام 2014 و2015 و2016 على التوالي.

### التعافي يمضي قدما في البلدان مرتفعة الدخل

سيأتي معظم التسارع في وتيرة النمو من بلدان مرتفعة الدخل (ولاسيما الولايات المتحدة ومنطقة اليورو). ومن المتوقع أن يساعد انحسار الضغوط على النمو من جراء ضبط أوضاع المالية العامة، وتحسُّن أحوال سوق العمل، والتعافي المطرد للطلب الكامن في هذه البلدان في التغلُّب على أثر التراجع الذي شهده الربع الأول للعام، ليزداد نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان مرتفعة الدخل إلى 1.9 في المائة في 2014 من 1.3 في المائة في 2013، وإلى 2.4 و2.5 في المائة في عامي 2015 و2016.

### بطء تعافي النمو في البلدان النامية...

تشير آفاق النمو في البلدان النامية إلى أنه سيكون ثابتا في عام 2014، وهو العام الثالث على التوالي الذي يقل فيه معدل النمو عن 5 في المائة، ويعزى ذلك إلى التحديات التي تحفل بها البيئة الاقتصادية العالمية بعد الأزمة. ويخفي ثبات المعدل السنوي للنمو انتعاشا متوقعا للنشاط خلال عام 2014، ليصل النمو في البلدان النامية إلى 5.4 و5.5 في المائة في عامي 2015 و2016 على التوالي - وهو ما يتسق عموما مع الإمكانيات.

تعكس آفاق المستقبل قوى متضاربة. فمن ناحية، سيخلق تسارع النمو في البلدان مرتفعة الدخل ظروفا داعمة قوية، ومن المتوقع أن تزداد مساهمة هذه البلدان في النمو العالمي من أقل من 40 في المائة في عام 2013 إلى قرابة 50 في المائة في 2015. ونتيجة لذلك، فمن المتوقع أن تتسارع وتيرة الطلب على الواردات في البلدان مرتفعة الدخل من 1.9 في المائة العام الماضي إلى 4.2 في المائة في 2014 وما يصل إلى 5.0 في المائة في 2016، وأن تقفز صادرات البلدان النامية من 3.7 في المائة العام الماضي إلى 6.6 في المائة في 2016.

إلا أن النمو في البلدان النامية لن يكون أكثر قوة، وهو ما يرجع جزئيا إلى أن معظم البلدان النامية تعافت بالفعل بشكل كامل من الأزمة وتسجل نموا قريبا من أقصى إمكانياتها. علاوة على ذلك، فإن الأوضاع المالية العالمية ستصبح في الأمد المتوسط أكثر تشددا. غير أن توقيت حدوث ذلك ليس مؤكدا بالنظر للتوسع الكبير في تخفيف القيود الائتمانية في منطقة اليورو. وهناك عوامل أخرى لا تُرَجَّح احتمال حدوث تسارع أكثر نشاطا لتوتيرة النمو، منها

إعادة الهيكلة في الصين، والانتقال التدريجي نحو اتباع مواقف أكثر حيادية على مستوى السياسات في البلدان النامية، واستقرار أسعار السلع الأولية أو حتى تراجعها للبلدان المصدرة لهذه السلع.

### تفاوت الآفاق الإقليمية

ستحول اختناقات جانب العرض دون تحقيق نمو أكثر قوة، لاسيما في مناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء. فمعظم البلدان في هذه المناطق تعافت تماما بالفعل من الأزمة المالية وتُسجَل نموًا قريبًا من إمكاناتها. ومن المتوقع أن يتراجع معدل النمو في شرق آسيا قليلاً إلى 7.0 في المائة بحلول عام 2016. وتعمل معظم البلدان في منطقة أمريكا اللاتينية بكامل طاقتها تقريباً، لكن من المتوقع أن يؤدي تحسن الإنتاج في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك إلى رفع معدل النمو الإقليمي من مستوى ضعيف قدره 1.9 في المائة هذا العام إلى نحو 3.5 في المائة في عام 2016. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، من المتوقع أن يتحسن نمو إجمالي الناتج المحلي تدريجياً ليرتفع إلى 5.1 في المائة في 2016 من مستوى ثابت بوجه عام قدره 4.7 في المائة في عام 2014.

وفي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، سيتأثر النمو بالصراع في أوكرانيا. ومن المتوقع أن يهبط النمو في البلدان النامية بالمنطقة من 3.6 في المائة في 2013 إلى 2.4 في المائة هذا العام، قبل أن يعاود الصعود إلى 3.7 و4.0 في المائة في عامي 2015 و2016. وعلى مستوى المنطقة الجغرافية الأوسع (شاملةً بلداناً مرتفعة الدخل مثل روسيا وبولندا وبلدان البلطيق الأخرى)، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو تدريجياً من مستوى منخفض قدره 1.7 في المائة في 2014 إلى 3.2 في المائة في 2016.

وفي منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا، من المتوقع أن ينتعش النمو بدرجة أقوى. ففي جنوب آسيا، من المتوقع أن يتركز تسارع وتيرة النمو في الهند حيث تتخذ إصلاحات لتخفيف المعوقات القائمة في جانب العرض ولاسيما في قطاعي الطاقة والبنية التحتية. ومن المتوقع أن يرتفع النمو الإقليمي من 4.8 في المائة في 2013 إلى 5.3 و5.9 و6.3 في المائة في الأعوام 2014 و2015 و2016 على التوالي. أما في منطقة الشرق الأوسط، فمن المتوقع أن يكون الانتعاش تدريجياً بدرجة أكبر، من الركود الذي شهده العام الماضي، إلى نمو نسبته 1.9 و3.6 و3.5 في المائة في السنوات 2014 و2015 و2016، ويرجع ذلك إلى ارتفاع إنتاج النفط في إيران والعراق، وانتعاش جزئي في مصر والأردن من المستويات المنخفضة التي أوجدها الصراع في السنوات الأخيرة.

### انحسار المخاطر العالمية لكن آفاق المستقبل ما زالت شديدة التأثر بتقلب أسواق المال

تلاشت إلى حد كبير المخاطر التي تتبع من البلدان مرتفعة الدخل على الاقتصاد العالمي، وذلك بفضل إعادة الهيكلة الواسعة التي حدثت بالفعل في أوروبا والولايات المتحدة، ولكن ما زال يتعين بذل المزيد من الجهود. وتتسم التحديات والمخاطر التي تواجهها البلدان مرتفعة الدخل بأنها ذات طبيعة متوسطة الأمد على نحو متزايد، بما فيها تلك التي تتصل باستدامة المالية العامة والخروج المنظم من سياسة نقدية غير تقليدية (أوروبا والولايات المتحدة واليابان)،

ومخاطر الانكماش (في أوروبا)، والحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتعزيز نمو الإنتاجية. أمّا المخاطر قصيرة الأمد فإنها أقل إلحاحاً وأكثر توازناً من ذي قبل.

وفي البلدان النامية، أصبحت المخاطر قصيرة الأمد أيضاً أقل إلحاحاً، وهو ما يُعزى جزئياً إلى أن مخاطر الركود في وقت سابق تحققت على مدى العام الماضي دون أن تتسبب في اضطرابات كبيرة، ولأن التصحيحات الاقتصادية خلال العام الماضي قلصت مواطن الضعف والقصور. وعلى النقيض من ذلك، لا تزال ضغوط الأسعار والأجور المحلية قوية وعجز الحسابات الجارية كبيرة في البرازيل وتركيا. ومع أن هبوط معدلات العائد في البلدان النامية منذ أبريل/نيسان يكون ذا أثر إيجابي مساند في الأمد القصير، فإنه قد يؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف الكامنة التي لا تزال قائمة في عدة بلدان إذا بدأ الائتمان والطلب على الصعيد المحلي في التوسع بسرعة كبيرة من جراء زيادة التدفقات المالية الوافدة. وقد يؤدي اشتداد المخاطر في واحد أو أكثر من هذه الاقتصادات إلى انتقال عدواها إلى بلدان أخرى.

### ضرورة تقييد سياسات الاقتصاد الكلي على الأمد القصير...

مع أن حدوث تصحيح سلس يؤدي إلى العودة إلى الظروف الطبيعية للسياسة النقدية في البلدان مرتفعة الدخل هو السيناريو الأكثر احتمالاً، فإن الأسواق لا تزال قلقة متوترة. ويمكن توقع المزيد من نوبات التقلب مع تكهنات الأسواق بشأن توقيت التغييرات في السياسات الكلية وحجم هذه التغييرات.

وستتوقف قدرة البلدان النامية على إدارة مزيد من نوبات التقلب على قوة الاقتصادات المحلية وحجم حيز السياسات المتاحة لمواجهة الصدمات. وتتيح الظروف المالية العالمية الميسرة اليوم فرصة سانحة (لا تبقى طويلاً) لتصحيح أوضاع الاقتصادات المحلية. فقد تدهورت حسابات المالية العامة تدهوراً كبيراً منذ عام 2007، وعلى الرغم مما تحقق من نمو قوي، فإن مستويات المديونية زادت 10 في المائة أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي في أكثر من نصف البلدان النامية.

أما في البلدان متوسطة الدخل التي تجمع بين ارتفاع معدلات التضخم واتساع عجز الحسابات الجارية، فإن الحاجة إلى تقييد سياسات الاقتصاد الكلي واضحة، ولاسيما حيثما تقترب أسعار الفائدة الحقيقية من الصفر. وفي أماكن أخرى، تكون الدعوة إلى تقييد تدريجي للسياسة نابعة أكثر من الرغبة في التحوط. وسيكون من المستحب لبلدان كثيرة أن تعيد بناء احتياطات مالىتها العامة من خلال خفض عجز الميزانية تدريجياً، ولاسيما في بيئة متوسطة الأمد من المحتمل أن تزداد فيها تكاليف خدمة الدين، وفي حالة البلدان المصدرة للسلع الأولية، من المحتمل أن تتراجع الإيرادات الحكومية. ومع تباطؤ وتيرة نمو الائتمان، فإن المخاطر المالية المحلية باقية، ولاسيما في جنوب آسيا والبلدان النامية في أوروبا وآسيا الوسطى حيث تُشكّل القروض المتعثرة شأغلاً مستمراً يبعث على القلق.

### ... النمو في الأمد المتوسط يجب أن ينبع من إصلاحات هيكلية

في عالم من المتوقع أن تتجه فيه الظروف المالية الخارجية نحو مزيد من التقييد وتبقى حافلة بالتحديات، يجب أن يكون النمو في المستقبل نابعا على نحو متزايد من الجهود المحلية لتعزيز الإنتاجية والقدرة على المنافسة. وقد أظهرت البلدان النامية قدرتها على الازدهار، حتى مع تراجع نمو البلدان مرتفعة الدخل وواراداتها، ولكن الاستمرار على هذا الحال سيتطلب تنشيط الإصلاحات المحلية التي تراجع الاهتمام بها لإفساح المجال أمام التعامل مع المشكلات الناشئة، وإدارة الطلب في فترة ما بعد الأزمة.

وتساعد برامج إصلاح طموحة ومتقدمة في بعض البلدان (الصين والمكسيك والفلبين) وإصلاحات سابقة في بلدان أخرى (كولومبيا وبيرو) على تحسين قدرة هذه البلدان على مواجهة الأوضاع المالية العالمية المعاكسة.

وتظهر خطط الإصلاح التي أعلن عنها منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2013 التزام الصين بتحسين نهجها في تخصيص الموارد وزيادة دور قوى السوق في الاقتصاد. لكن إعادة توازن الاقتصاد مع الحد من عدم الاستقرار المالي في وقت يتباطأ فيه نمو الائتمان ويجري تنفيذ إصلاحات مالية ليس بالأمر الهين. وقد تراجعت أسعار المساكن، مع انخفاض مبيعات البيوت وأنشطة إنشاء العقارات، الأمر الذي يشير إلى أن السوق العقارية والقروض المرتبطة بها مبعث قلق متزايد. وأي هبوط حاد ستكون له آثار غير مباشرة وكبيرة داخل منطقة شرق آسيا وعلى مصدري السلع الأولية.

الآفاق الاقتصادية العالمية: خلاصة وافية

تغيير الأولويات والبناء من أجل المستقبل

يونيو/حزيران 2014

جدول 1.1 ملخص التوقعات العالمية  
تغير النسب المئوية كل سنة، باستثناء نسب الفائدة وأسعار النفط

2016f	2015f	2014f	2013e	2012	
					الظروف العالمية
5.4	5.2	4.1	2.6	2.7	(GNFS) حجم التجارة العالمية
					أسعار السلع الأساسية (بالدولار الأمريكي)
0.1	0.6-	2.5-	7.2-	8.6-	السلع غير النفطية
98.1	99.3	102.8	104.1	105.0	سعر النفط (بالدولار الأمريكي للبرميل الواحد) <sup>1</sup>
					تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى البلدان النامية (النسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
					البلدان النامية
					تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى البلدان النامية (% من إجمالي الناتج المحلي)
5.1	5.4	5.6	5.6	5.2	البلدان النامية
5.0	5.4	5.9	6.1	4.8	صافي التدفقات الرأسمالية الوافدة
8.0	8.4	8.0	6.9	7.3	شرق آسيا والمحيط الهادئ
5.5	5.8	5.8	5.9	5.4	أوروبا وآسيا الوسطى
1.8	1.8	1.7	2.2	2.3	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
4.4	4.5	4.5	3.9	5.6	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
5.4	5.3	5.2	5.8	6.4	جنوب آسيا
					أفريقيا جنوب الصحراء
					النمو الحقيقي للناتج الوطني الإجمالي <sup>3</sup>
<b>3.5</b>	<b>3.4</b>	<b>2.8</b>	<b>2.4</b>	<b>2.5</b>	العالم
4.2	4.0	3.4	3.1	3.2	بند مذكور: العالم (أوزان تعادل القوة الشرائية) <sup>4</sup>
<b>2.5</b>	<b>2.4</b>	<b>1.9</b>	<b>1.3</b>	<b>1.5</b>	دخل مرتفع
1.9	1.8	1.1	0.4-	0.6-	منطقة اليورو
1.5	1.3	1.3	1.5	1.4	اليابان
3.0	3.0	2.1	1.9	2.8	الولايات المتحدة الأمريكية
<b>5.5</b>	<b>5.4</b>	<b>4.8</b>	<b>4.8</b>	<b>4.8</b>	البلدان النامية
7.0	7.1	7.1	7.2	7.4	شرق آسيا والمحيط الهادئ
4.0	3.7	2.4	3.6	1.9	أوروبا وآسيا الوسطى
3.5	2.9	1.9	2.4	2.6	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
3.5	3.6	1.9	0.1-	0.6	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
6.3	5.9	5.3	4.7	5.0	جنوب آسيا
5.1	5.1	4.7	4.7	3.7	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: البنك الدولي

ملاحظة: e = تقدير؛ f = توقع

1. متوسط دبي، وبرنت، وغرب تكساس الوسيط.
2. تتيح هذه الطبعة من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية منهجية جديدة لقياس التدفقات الرأسمالية الدولية تستند بشكل أوثق إلى التعريفات المطبقة في الطبعة السادسة من دليل صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات. وباستخدام هذه المنهجية، تبلغ التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية حوالي 0.5 نقطة مئوية أعلى من تلك الواردة في الطبعة السابقة من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية التي جمعت بيانات من الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات ودليل إحصاءات الديون الدولية الصادر عن البنك الدولي.
3. تم حساب معدلات النمو الإجمالي باستخدام أوزان الناتج المحلي الإجمالي بأسعار دولار 2010 الثابتة.
4. تم حسابه باستخدام أوزان تعادل القوة الشرائية لسنة 2010.